مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.63
العدد 23

مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية

جامعة المرقب

العدد الثالث والعشرون
يوليو 2023م

هيئـــة التحريـر

رئيس هيئة التحرير:	د. مصطفى المهدي القط
مدير التحرير:	د. عطية رمضان الكيلاني
سكرتير المجلة:	أ. سالم مصطفى الديب

- المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
- المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
- كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
- يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
- البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .

(حقوق الطبع محفوظة للكلية)

مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3
معامل التأثير العربي 1.63
العدد 23

ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.63
العدد 23

حجم الدولة الليبية وأثره عليها طبيعيًا وبشريًا

خالد محمد بالنور[1] ، خالد أحمد قناو[2]
قسم الجغرافيا كلية/ التربية - جامعة المرقب
kbenur18@gmail.com[1], khalid2014.m.a.a.t@gmail.com[2]

ملخص الدراسة:

يرتبط حجم الدولة ارتباط وثيق بقيمتها السياسية والاقتصادية، فمن الصعب على أي دولة أن تتمكن من تبوأ مكانة حقيقة بين الدول إلا إذا كانت كبيرة الحجم، ومن منطلق أهمية هذا العامل الطبيعي المؤثر في الدولة جاءت هذه الدراسة لدراسة وتقييم حجم الدولة الليبية، فوّضحت مفهوم حجم الدولة، وأعطت لمحة عن حجم الدولة الليبية وكيف استقر على هذا النحو، وبينت علاقته بتنوع طوبوغرافيتها ومناخها، وكيف كان سببًا بمعاونة موقعها على البحر المتوسط في امتلاك مساحة شاسعة من المياه الداخلية والإقليمية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك حددت هذه الدراسة العلاقة بين حجم الدولة الليبية وتنوع وانتشار مواردها الطبيعية، وأخيرًا سلطت الضوء على أثر حجم الدولة الليبية السلبي على التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم، وخلُصت إلى عدة نتائج أهمها أن ليبيا من الدول ذات الحجم الكبير جدًا حسب تصنيف باوندز. واختتمت هذه الدراسة ببعض المقترحات منها ضرورة تبني الدولة لسياسة اقتصادية واجتماعية لرفع معدل النمو السكاني بما يلائم حجم الدولة، وتوجيه استغلال الموارد الطبيعية في المناطق الحدودية وفي المياه الاقتصادية منعًا من التعدي عليها.

Abstract: The size of the state is closely related to its political and economic value. It is difficult for any country to be able to assume a real position among states unless it is large in size. Based on the importance of this natural factor influencing the state, this study came to study and evaluate the size of the Libyan state, and it clarified the concept of state size. And it gave a brief of the size of the Libyan state and how it settled in this way, and showed its relationship to the diversity of its topography and climate, and how its location on the Mediterranean helped it possess a vast area of internal, territorial waters and exclusive economic zone. In addition, this study identified the relationship between the size of the Libyan state and the diversity and spread of its natural resources, and finally shed light on the negative impact of the size of the Libyan state on the geographical distribution of the population and its density, and concluded with several results, the most important of which is that Libya is one of the very large countries according to the classification of Bounds. This study concluded with some proposals, including the need for the state to adopt an economic and social policy to raise the population growth rate in accordance with the size of the state, and to direct the exploitation of natural resources in the border areas and in the economic waters in order to prevent encroachment on them.

مقدمة:

الدولة تشبه الإنسان في عدة أوصاف باعتباره أحد مكوناتها الرئيسية, لذا فحجم الدولة مثل جسد الإنسان, منه تتزود بأهم مقومات حياتها واستمرار وجودها، وبالتالي فإن حجم الدولة تجسده مساحتها، وعلى هذا كلما كُبرت مساحتها زاد حجمها وزادت وتنوعت مواردها الطبيعية، خاصةً إذا كانت مطلة على مسطحات مائية، مما يجعلها قويةً اقتصاديًا. كما أن كبر

حجم الدولة يعطي الفرصة لانتشار السكان على كامل رقعتها، مما يمكنهم من استغلال الموارد الطبيعية، وإقامة العديد من الأنشطة الاقتصادية، وهذا ينعكس إيجابًا على مستواهم المعيشي، وبالتالي امكانية زيادة عددهم. من جهة أخرى يسمح حجم الدولة لها بالمناورة عسكريًا، حيث يصعب السيطرة على الدولة ذات الحجم الكبير من قوة خارجية بسرعة وسهولة، وتستطيع أن تستمر في المقاومة لفترة أطول. لعل هذه أهم المزايا، أما عيوب الحجوم الكبيرة للدول فيمكن ملاحظتها في عدة أوجه منها عدم قدرتها، أي الدولة ذات الحجم الكبير، في السيطرة بشكل فعال على حدودها لمنع تسرب الهجرات البشرية منها وإليها أو عبرها، والاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية ومنع جيرانها من التعدي عليها. إلى جانب ذلك قد يكون اتساع رقعة الدولة سببًا في بروز مجموعات في أجزاء منها من حين لآخر ذات نزعات انفصالية، بسبب ضعف الحكومة المركزية، أو ظهور نزاعات سياسية أو اجتماعية محليًا، خاصةً إذا كانت الدولة نادرة السكان، أو يتركز سكانها في جهة أو جهات دون سواها.

من المعلوم أن حجوم الدول دائمة التغيّر حتى وإن كان بشكل طفيف أو على فترات طويلة من الزمن. لقد مر حجم ليبيا بمراحل عدة وعبر زمن طويل حتى استقر على وضعه الحالي، وكان للدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وعلى وجه الخصوص إيطاليا، باعتبارها الدولة التي استعمرت ليبيا، دور رئيسي في تشكل حجم أو مساحة ليبيا بهذا الشكل من خلال معاهدات واتفاقيات أُبرمت على فترات متعاقبة بين إيطاليا المحتلة لليبيا، وبريطانيا المحتلة لمصر والسودان وفرنسا المحتلة لتونس والجزائر وتشاد والنيجر، باستثناء اتفاقية واحدة كانت بين تركيا وفرنسا وهي أولى الاتفاقيات والتي تخص الحدود الليبية التونسية. تتناول هذه الدراسة حجم الدولة الليبية وتأثيره عليها طبيعيًا وبشريًا، وتوضيح جوانبه السلبية والإيجابية.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في عدة أوجه لها صلة بحجم الدولة الليبية، من حيث علاقته بوجود وتنوع وانتشار الموارد الطبيعية، وطول واتساع مساحة المياه الإقليمية والمياه الاقتصادية. وتنوع مناخ وطوبوغرافية الأراضي الليبية، وبالتالي غطائها النباتي، ولعل الجانب المهم في هذه الإشكالية هو علاقة حجم الدولة الليبية بتوزيع وكثافة سكانها. فكلما زاد حجم الدولة، أي مساحتها، كلما تأثرت طبيعيًا وبشريًا سلبًا أو إيجابًا، وكل ذلك ينعكس على وضعها السياسي والاقتصادي محليًا وإقليميًا ودوليًا. وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤلات الآتية:

1- كيف تأثرت الدولة الليبية بحجمها طبيعيًا وبشريًا؟
2- هل تأثرت الدولة الليبية بحجمها سلبًا أو إيجابًا؟

فرضيات الدراسة:

1- حجم الدولة الليبية أعطاها تنوعًا طوبوغرافيًا ومناخيًا.
2- حجم الدولة الليبية منحها وفرة وتنوع في مواردها الطبيعية، وحيز أكثر في مياهها الإقليمية والاقتصادية.
3- حجم الدولة الليبية أثر على توزيع وكثافة سكانها سلبيًا.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية هذه الدراسة في كونها تركز على أحد العوامل الطبيعية المهمة المؤثرة في قوة الدولة، وهو حجمها أو مساحتها، والذي تفرض عليه سيادتها وتستمد منه قوتها الاقتصادية والسياسية، وهو الركن الأساسي لتكوين الدولة، وبالتالي يمكننا التعرف على أهم الخصائص

الجغرافية، الطبيعية والبشرية، التي يختص بها حجم الدولة الليبية، وكيف تساهم وتؤثر هذه الخصائص في صياغة عناصر قوة الدولة الليبية.

أهداف الدراسة:

1- تحديد العلاقة بين حجم الدولة الليبية وتنوع وانتشار مواردها الطبيعية.
2- إبراز الارتباط بين حجم الدولة الليبية وتنوع طوبوغرافيتها ومناخها.
3- التعرف على التأثيرات السلبية والإيجابية لحجم الدولة الليبية، خاصةً فيما يتعلق بعلاقته بتوزيع السكان وكثافتهم.
4- التحقق من مدى تأثر مساحة المياه الإقليمية والمياه الاقتصادية الليبية بحجم الدولة الليبية.

مفهوم حجم الدولة:

تتكون الدولة من ثلاث عناصر أساسية هي الإقليم، أي الرقعة الجغرافية، والشعب، أو مكون الدولة البشري، والحكومة المعترف بها داخليًا وخارجيًا لإدارة المكون البشري الموجود على الإقليم الجغرافي، بالتالي فإن من أهم العناصر الأساسية لمكونات الدولة هي رقعتها الجغرافية أو مساحتها، أي حجمها، وتعد ((المساحة بالنسبة للدولة بمثابة الجسد الحقيقي لها، الذي تستمد منه عناصر قوتها، من عوامل جغرافية، وموارد اقتصادية. وإن لكل وحدة سياسية أرضًا خاصةً بها تمارس عليها سيادتها، وتؤكد وجودها بتلك المساحة)).[1] وفي معظم الأحيان جل الدول أو الممالك وحتى الإمبراطوريات يبدأ تكونها من حيز قد يكون صغير أحيانًا، ثم تبدأ بالتطور والاتساع شيئًا فشيئًا، وغالبًا ما يكون على حساب دول أو كيانات أخرى، ويستغرق ذلك زمنًا، ولهذا فإن حجم الدول خاضع للتغير، زيادةً أو نقصانًا، من وقت لآخر، حيث ((تختلف مساحة الدولة على مر التاريخ، وذلك تبعًا لظروفها السياسية وقدرتها على حماية حدودها أو ضعفها وتعرضها للعدوان، أو قدرتها على التوسع كما حدث بالنسبة للاتحاد السوفيتي (سابقًا) والولايات المتحدة الأمريكية))[2]، فمن أهم عوامل قوة الدولة هو زيادة حجمها، أي زيادة رقعتها الجغرافية، إما بالتمدد سلمًا في أماكن غير خاضعة لدول أخرى، كما حدث قديمًا قبل اكتمال سيطرت الدول المتكونة على كامل مساحات اليابسة وما يتبعها من مياه إقليمية واقتصادية، أو بالقوة عن طريق الحروب والنزاعات، والتي غالبًا ما تؤدي إلى تفكك بعض الممالك والإمبراطوريات شاسعة المساحة وقيام دول جديدة على أنقاضها.

وتظهر أهمية حجم الدولة من الناحية الاستراتيجية في أوقات الحروب فيما يسمى بالدفاع في العمق، حيث يطبق هذا المبدأ في الدول شاسعة المساحة، ولعل ما حدث إبان الحرب العالمية الثانية خير دليل على ذلك، حيث لم تصمد الدول صغيرة المساحة أمام هجمات الدول الأقوى منها، في حين تمكنت الدول ذات الحجم الكبير من الدفاع عن نفسها من خلال المناورة عبر أراضيها واستيعاب الهجمات، مثل ما حدث في الاتحاد السوفيتي (سابقًا) عندما هاجمته ألمانيا.[3]

من جانب آخر يتأثر الوزن السياسي للدولة بحجمها، فلا تستطيع أي دولة أن تكون عظيمة إلا إذا كان حجمها كبيرًا، والسبب في ذلك أن الدول ذات الحجم الصغير مهما ارتفع مستواها

(1) محمد الحمادي وآخرون، الجغرافية السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 2007م، ص191.
(2) علي هارون، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003م، ص102.
(3) أكرم الأحمر، الجغرافية السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 1998م، ص15، ص16.

الاقتصادي والحضاري فإنها دائمًا تكون مقيدة في نطاقها الإقليمي المحدود، وفي نفس الوقت لا يمكن أن يكون الحجم الكبير ذا فاعلية إيجابية باستمرار، فهناك دولًا عدة مساحتها كبيرة ولكن معظمها صحراوية أو جبلية فتكون معظم مناطقها عقبة أمام النقل والاتصال الداخلي وبالتالي عقبة في سبيل التجانس السكاني والدفاع.[1]

اعتمدت بعض الدراسات معيار عدد السكان كأساس لتقييم حجم الدولة كبيرًا أو صغيرًا، في حين تعتبر دراسات أخرى أن حجم الدولة يقارن بحجم جيرانها، مثل دولة سيرلانكا صغيرة الحجم مقارنةً بدولة الهند، فيما قيّم آخرون حجم الدولة بالنسبة لدخلها القومي.[2] وعلى اعتبار أنه لا يوجد معيار محدد تصنف على أساسه أحجام الدول وقوتها، كما لا يوجد حجم مثالي للدولة متفق عليه عالميًا، فلا تستطيع أي دولة أن تحدد حجمًا مثاليًا لها بإضافة مساحة معينة أو التخلي عن جزء من أراضيها للغير بُغية الوصول إلى حجم مثالي محدد مسبقًا سواء منها أو من غيرها. ولهذا نجد أن دول العالم تتباين تباينًا ملحوظًا في حجمها وقوتها، بدأً من أصغر دولة في العالم، وهي دولة الفاتيكان التي تبلغ مساحتها 0.44 كم^2، إلى أكبر دولة، وهي روسيا بمساحة تقدر بـ17.075.200كم^2.

بالنسبة لمعرفة تصنيف حجم الدول، فقد توصل الجغرافي والمؤرخ الإنجليزي، نورمان باوندز Norman Pounds، إلى حساب متوسط حجم الدول في العالم والذي قدره بمليون كيلو متر مربع، أي ما يعادل حجم دولة مثل كولومبيا أو بوليفيا أو مصر، وعلى هذا صنف دول العالم إلى ثمانية مستويات استنادًا إلى متوسط مساحتها، تتدرج من دول متناهية في الصغر إلى دول عملاقة المساحة.[3]

مما تقدم يتضح أن القيمة الحقيقية لحجم الدولة تعتمد على ما يحتويه من موارد طبيعية وبشرية، موزعة ومستغلة بشكل متناسق وجيد، وما قد يوفره لها من أهمية استراتيجية وقدرة على حماية نفسها من أي عدوان خارجي، أو محاولة انفصال داخلية. وعلى أي حال تاريخيًا، ارتبط في أغلب الأحيان كبر حجم الدولة بقوتها ونفوذها وعظمتها، ومدة بقائها. بالإضافة إلى ذلك لحجم الدولة دور بارز في التأثير على وزنها السياسي، سواء في محيطها الإقليمي أو عالميًا.

حجم الدولة الليبية:

استقر حجم الدولة الليبية على وضعه الحالي بعد عدة مراحل تاريخية، تفاعل معها سكانها، ومحتليها عبر زمنًا طويل، فجاءت حدودها السياسية، على شكلها الحالي، وفق اتفاقيات كان أولها في أواخر حكم العثمانيين لليبيا، ومعظمها إبان حقبة الاحتلال الإيطالي، وآخرها في عقد الخمسينيات في عهد المملكة الليبية، وبعد ضم إقليم أوزو في سبعينيات القرن الماضي بلغت مساحة ليبيا ((1775500كم^2))،[4] ولكن فقدت جزء من مساحتها، أو من حجمها، بعد أن سلمت إقليم أوزو تطبيقًا لحكم محكمة العدل الدولية لسنة 1994م، والذي قضى بتبعية الإقليم إلى دولة تشاد، حيث نص حكم المحكمة على أن يكون ((مسار الحدود كالتالي: من

(1) نافع قصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، مديرية دار الكتب، الموصل، 1986م، ص38، 43.

(2) Marlene Jugl. Country Size and State Performance: How Size Affects Politics, Administration and Governance. Dissertation submitted to the Hertie School of Governance.Berlin, 2019. P 4.5.6.

(3) فايز العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص80.

(4) الأطلس الوطني، مصلحة المساحة، طرابلس، 1978، صفحة المقدمة.

نقطة تقاطع خط الطول 24° شرقًا مع خط العرض 30َ 19° شمالًا، يمر خط مستقيم إلى نقطة تقاطع مدار السرطان مع خط الطول 16° شرقًا، ومن تلك النقطة يمر خط مستقيم إلى نقطة تقاطع خط الطول 15° شرقًا وخط العرض 23° شمالًا. ويرد تبيان هذه الخطوط على سبيل الإيضاح، في الخريطة التخطيطية رقم 4 في الصفحة 80 من هذا الحكم.))[1] وبعد رسم خط مسار الحدود مع دولة تشاد وفق النقاط المحددة في حكم محكمة العدل الدولية التي ذُكرت آنفًا، وكما هو موضح بالخريطة رقم (1)، وبمقارنة هذه الخريطة بالخريطة الموضحة بالأطلس الوطني لليبيا بالصفحة رقم 13، فإن مساحة إقليم أوزو المستقطعة حوالي 110000 كم^2، وبالتالي أصبحت مساحة ليبيا حاليًا 1,665,500كم^2 تقريبًا. وطول مسار الحد الجديد، والموضح على الخريط باللون الأصفر، بين ليبيا وتشاد حوالي 1135 كم. وعلى الرغم من فقد ليبيا مساحة إقليم أوزو لصالح تشاد فهي لازالت رابع دولة عربية، ورابع دولة أفريقية، والسادسة عشر عالميًا من حيث الحجم. وبهذا تعد دولة ليبيا في مصاف دول العالم ذات الحجم الكبير جدًا، حسب تصنيف نورمان باوندز.

تحد ليبيا عدة دول من الجهات الأربعة بحدود يبلغ مجموع أطوالها حوالي 6500 كم، منها حوالي 4600 كم حدود برية، أما الباقي وقدره 1900 كم فهو طول الشريط الساحلي الممتد ما بين بئر الرملة في الشرق حتى رأس جدير في الغرب.[2] وهذا يعطي ليبيا واجهة بحرية طويلة، حيث يعد ساحلها من أطول سواحل الدول المطلة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، كما أن حجم الدولة الليبية الكبير نسبيًا، واشتراكها مع عدة دول، سواء في الجوار أو في الخلفية بمسارات طويلة ومتنوعة للحدود البرية، نفى عنها أي صفة من صفات الدولة الحبيسة، وأعطاها الظروف الملائمة والمقومات المطلوبة لإمكانية قيام الدولة الأمة.

(1) الأمم المتحدة، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1992– 1996، نيويورك، 1998م، ص76.

(2) الهادي بولقمة، مدخل عام, الجماهيرية دراسة في الجغرافية، تحرير: الهادي أبو لقمة، سعد القزيري، منشورات مركز البحوث والاستشارات, جامعة قاريونس, بنغازي, 1997م، ص17.

خريطة (1) مساحة الدولة الليبية بعد استقطاع إقليم أوزو

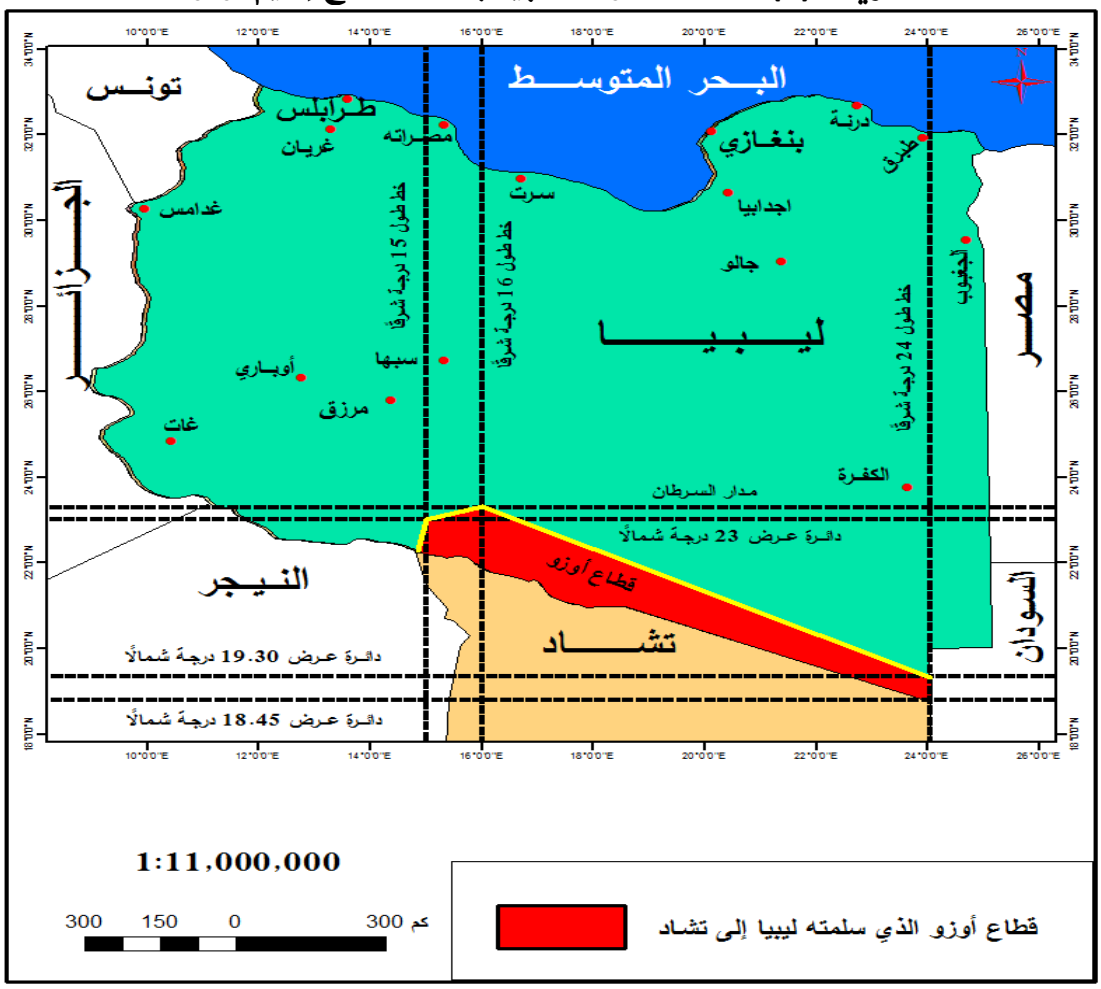

المصدر: الأطلس الوطني، مصلحة المساحة، طرابلس، 1978، ص13، وحكم محكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1992- 1996، نيويورك، 1998م، ص76، ص80. بتصرف الباحثان باستخدام تقنية Arc Map 10.3

حجم الدولة الليبية وعلاقته بتنوع طوبوغرافيتها ومناخها:

من الواضح أن العلاقة طردية بين حجم الدول وتنوع مظاهرها الطبيعية ومناخها، وبطبيعة الحال سوف يعطي ذلك فرصة لتعدد الموارد الطبيعية، وتنوع الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة. إن حجم الدولة الليبية منحها تنوعًا في مظاهرها الطوبوغرافية، حتى وإن تفوقت بعض المظاهر على أخرى، فاحتوت السهول والجبال والهضاب، والأودية الجافة والمنخفضات والصحراء بأنواعها، الصخرية والحصوية والرملية.

تعد السهول الساحلية من أبرز المظاهر الطبيعية في النطاق الشمالي لليبيا وتمتد موازية للبحر المتوسط، وهي سهل جفارة وسهل الخمس مصراتة وسهل سرت وسهل بنغازي بالإضافة للسهول الشرقية، ويخترق هذه السهول مجموعة كبيرة من الأودية الجافة التي تنبع من المرتفعات المتاخمة لها، أهمها وادي الكوف ومرقص ودرنة والأثرون،[1] ووادي السلايب

(1) محمد ضو, سعد محمد, دراسة في الجغرافية الطبيعية للأراضي الليبية وظواهرها الكبرى، دار شموع الثقافة, الزاوية, 2006، ص23.

ووادي الباكور وزازة، بالإضافة إلى وادي القطارة. وتصب أودية ميمون, وسوف الجين وزمزم والبي الكبير والفارغ في سهل سرت بسبب انخفاضه واتساعه. كما يخترق سهل الجفارة العديد من الأودية أهمها وادي المجينين ووادي الرمل. ويقطع السهل الساحلي من الخمس إلى مصراته مجموعة من الأودية القصيرة، يغلب عليها شدة الانحدار وضيق مجاريها كوادي كعام ووادي غنيمة ولبدة.[1] وتنتشر العديد من المرتفعات في النطاق الشمالي لليبيا، منها المرتفعات الغربية والتي تمتد بين الحدود الغربية للأراضي الليبية حتى منطقة الخمس. أما المرتفعات الشرقية فهي قسمين، الأول هي مرتفعات الجبل الأخضر، وتبدأ عند الطرف الشرقي لمنطقة سهل سرت وتنتهي بالقرب من خليج البمبة، والثاني هي مرتفعات هضبة البطنان والدفنة تمتد من خليج البمبة إلى الحدود الشرقية لليبيا. ويميز هذا النطاق أيضًا انتشار البحيرات الكارستية، مثل بحيرة بودزيرة وعين الزيانة، كما يحتوي على بعض الرؤوس البحرية، مثل رأس الرملة ورأس الهلال والتين وعامر، ولسان اليابسة المتمثل في جزيرة فروة غرب مدينة زوارة. بالإضافة إلى الخلجان كخليج سرت وخليج بمبة وطبرق.[2]

أما النطاق الصحراوي فهو يسيطر على معظم مساحة الدولة الليبية، فيمتد على شكل هضبة ضخمة عظيمة الاتساع تنحدر من الجنوب إلى الشمال يحدها من الجنوب جبال تبستي ومرتفعات تومو ومن الغرب منحدرات جبال تاسيلي، ومن الشرق جبال العوينات وأركنو. ويشكل سطح هذا النطاق مظاهر طبيعية أخرى كالهضاب، مثل هضبة الحمادة الحمراء، وهضبة حمادة مرزق، وهضبة حمادة منغرت، وهضبة حمادة مانغنيني. بالإضافة إلى وجود بعض المنخفضات كمنخفض الجغبوب، ومنخفضات جالو وأوجلة وأجخرة ومنخفض مرادة. كما يضم هذا النطاق عدة أحواض، وهي عبارة عن ثنيات التوائية مقعرة فسيحة بسيطة الانحدار، تغطيها الكثبان الرملية والحصى، منها حوض أوباري وحوض مرزق وحوض الكفرة. كما تبرز به عدة جبال أخرى مثل جبال السوداء والهروج، وكذلك تتخلله عدة أودية أهمها وادي الآجال ووادي الشاطئ ووادي تاناروت ووادي الحكمة. وتغطي الرمال والحصى مساحة شاسعة من سطح النطاق الصحراوي. ويطلق على الأجزاء التي يغطيها الحصى المصقول والرمال الخشنة مصطلح السرير، والمناطق التي تغطيها الرمال مصطلح أدهان، ومن أهم هذه المناطق بحر الرمال العظيم وأدهان مرزق وأوباري، وسرير كلنشيو وسرير تبستي.[3]

رغم أن النطاق الصحراوي يعد المظهر الطبيعي الأكثر استحوذًا على حجم الدولة الليبية، لكن احتوائه على النصيب الأكبر من أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها ليبيا، والتي على رأسها النفط والغاز، جعل سلبيته تتحول إلى مصدر رئيسي وركيزة أساسية لاقتصاد الدولة الليبية، مما جعلها دولة مهمة وفاعلة، خاصةً في محيطها الإقليمي.

أما المناخ، فيظهر تأثير مناخ البحر المتوسط على الأجزاء الساحلية من شمال ليبيا، والذي يتميز باعتداله، إلا أن هذا التأثير يأخذ في التناقص كلما اتجهنا نحو الجنوب، لذلك فإن أقصى

(1) فتحي الهرام، جيومورفولوجية الساحل, الساحل الليبي, تحرير: الهادي أبو لقمة، سعد القزيري, تحرير: الهادي أبولقمة وسعد القزيري ، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م، ص96-98.

(2) فتحي الهرام، التضاريس والجيومورفولوجيا, الجماهيرية دراسة في الجغرافية, تحرير: الهادي أبو لقمة، سعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت، 1995، ص108- 116.

(3) نفس المصدر, ص117-141.

امتداد له لا يزيد عن 40 كم عن ساحل البحر، أما في الجنوب فإن البلاد تتأثر بمناخ الصحراء وخصائصه. إذن مناخ ليبيا مناخ صحراوي بوجه عام والذي يؤثر حتى على الأجزاء الشمالية، خاصةً في فصل الصيف فترتفع درجة الحرارة ويتباين متوسطيها اليومي والفصلي، وعلى هذا يمكن القول بأن ليبيا يسود في شمالها إقليم البحر المتوسط، والذي يعطي فرصة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ويسيطر إقليم المناخ الصحراوي في الجنوب، والذي يتميز بالجفاف والقساوة مما يؤثر سلبًا على انتشار وكثافة السكان في هذه المناطق، يفصلهما إقليم انتقالي استبس، إقليم الترحال والرعي المتنقل، بالإضافة إلى إقليم السلاسل الجبلية المتمثلة في الجبل الأخضر والغربي.[1] على الرغم من أن الدولة الليبية ذات حجم كبير، إلا أن ذلك لم يكن عامل مساعد في تنوع وتعدد الأقاليم المناخية ذات الخصائص المهمة فيها، والتي تساعد على قيام الأنشطة الاقتصادية وفي مقدمتها الزراعة، نظرًا لوقوع معظم مساحتها ضمن المنطقة المدارية وشبه المدارية.

تأثير حجم الدولة الليبية على مساحة مياهها الإقليمية والاقتصادية:

يرتبط اتساع مساحة ما تمتلكه الدولة من مياه اقليمية ومنطقة اقتصادية خالصة وراء بحرها الاقليمي، ارتباط وثيق بحجمها، فبازدياد حجمها يزداد حظها في امتلاك مساحة أكبر من المسطحات المائية المطلة عليها، شريطة أن تكون رقعتها الجغرافية مطلة مباشرةً على المسطح المائي، بحرًا كان أو محيط. فكلما زادت مسافة سواحلها كلما زادت مساحة مياهها الاقليمية والاقتصادية، وإلا لن تستفيد من كبر حجمها واستثماره في امتلاك حصة أكبر من المسطح المائي المجاور لها. فبعض الدول حجمها كبير نسبيًا ولكنها لا تملك مساحة كبيرة من المياه الاقليمية والاقتصادية، مثال على ذلك جمهورية العراق، ذلك لأن موقعها في نهاية امتداد حوض الخليج العربي، الممتد بشكل طولي، يعطيها شريط ساحل قصير عليه، وبالتالي مساحة مياه اقليمية واقتصادية صغيرة مقارنةً بحجمها الكبير، فهي تكاد تكون دولة مغلقة. وفي نفس الوقت قد تكون دولة صغيرة الحجم ولكن موقعها وامتدادها يعطيانها اطلالة على مسطح مائي بمسافة كبيرة، أو أن لها أكثر من واجهة بحرية، ويتضح ذلك جليًا في الجزر وأشباه الجزر، والأمثلة على ذلك كثيرة، فتزداد فرصتها في الاستحواذ على مساحة أكبر من المياه الاقليمية والاقتصادية. أما بالنسبة لليبيا، فحجمها وامتدادها بشكل أقرب للشكل المثالي (الشكل الدائري)، مكّناها من امتلاك واجهة بحرية طويلة نسبيًا على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط.

لقد استطاعت ليبيا عبر إصدار قوانين وقرارات متوافقة مع القوانين والمعاهدات الدولية من فرض مساحة من مياهها الاقليمية في عام 1959م، أضيف لها لاحقًا مساحة مياه حوض خليج سرت وهي تقريبًا 83000 كم^2، لتكون مياهًا داخلية في سنة 1973م، كما هو موضح على الخريطة رقم (2)، وعلى هذا يمكن القول أن الدولة الليبية تحكم سيطرتها على مياهها الإقليمية ومياه خليج سرت الداخلية، ولم يعد ينازعها فيهما أحد منذ مدة طويلة. أيضًا تمكنت ليبيا عن طريق محكمة العدل الدولية من فض النزاع الذي وقع حول الجرف القاري بينها وبين دولة تونس، وكذلك بالنسبة لقضية الجرف القاري بين مالطا وليبيا. ثم أعلنت منطقة لحماية الصيد البحري سنة 2005م بعمق 62 ميلًا بحريًا تبدأ من نهاية حدود منطقة البحر الإقليمي

(1) محمد المهدوي,. جغرافية ليبيا البشرية, منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط3, 1998م، ص51، ص52.

باتجاه الشمال، (الخريطة رقم 3)، تبعها في سنة 2009م إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له، ولكن تُرك أمر تحديدها وتقاسمها مع الدول المجاورة والمقابلة لليبيا ليتم لاحقًا إذا دعت إليه الحاجة.[1] كل ما سبق ما كان ليكون لولا امتلاك ليبيا لحجم كبير وواجهة بحرية طويلة نسبيًا، الأمر الذي سهل عليها الحصول على مساحات شاسعة من مياه ساحل البحر المتوسط الجنوبي، وفق الأعراف والمعاهدات الدولية، تحت تصنيف المياه الاقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة وحماية الصيد، وهذا ألقى على عاتقها أعباء استغلال هذه المساحات وحمايتها من أطماع وتعديات الدول المجاورة وغيرها، سواء لغرض الصيد البحري أو استغلال الموارد الطبيعية المختلفة.

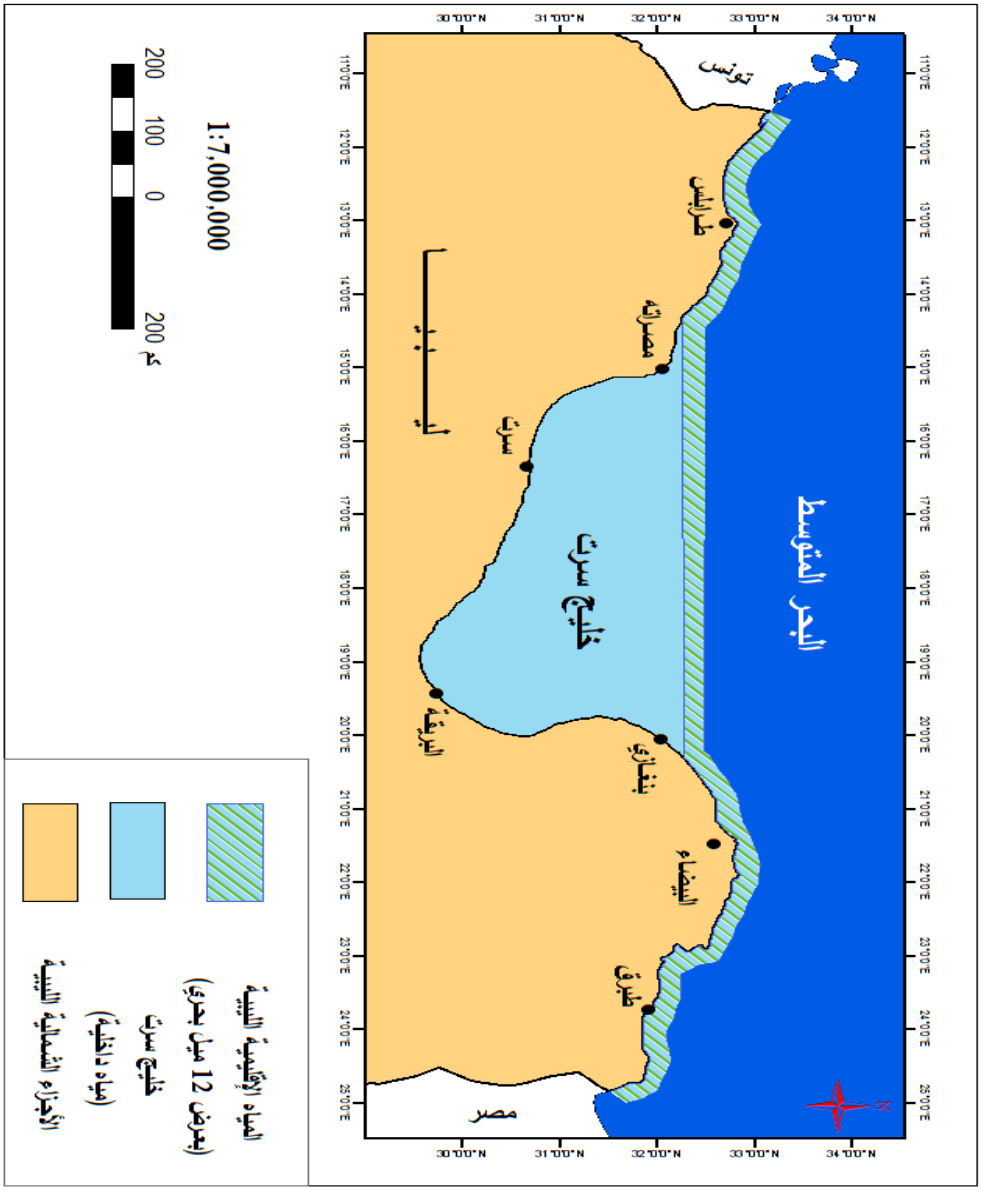

خريطة (2) المياه الداخلية والمياه الإقليمية الليبية

المصدر: خالد بالنور، الإشكاليات الناتجة عن الحدود السياسية الدولية الليبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طرابلس، طرابلس، 2020، ص128.

(1) خالد بالنور، الإشكاليات الناتجة عن الحدود السياسية الدولية الليبية, رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طرابلس، طرابلس، 2020، ص126- 132.

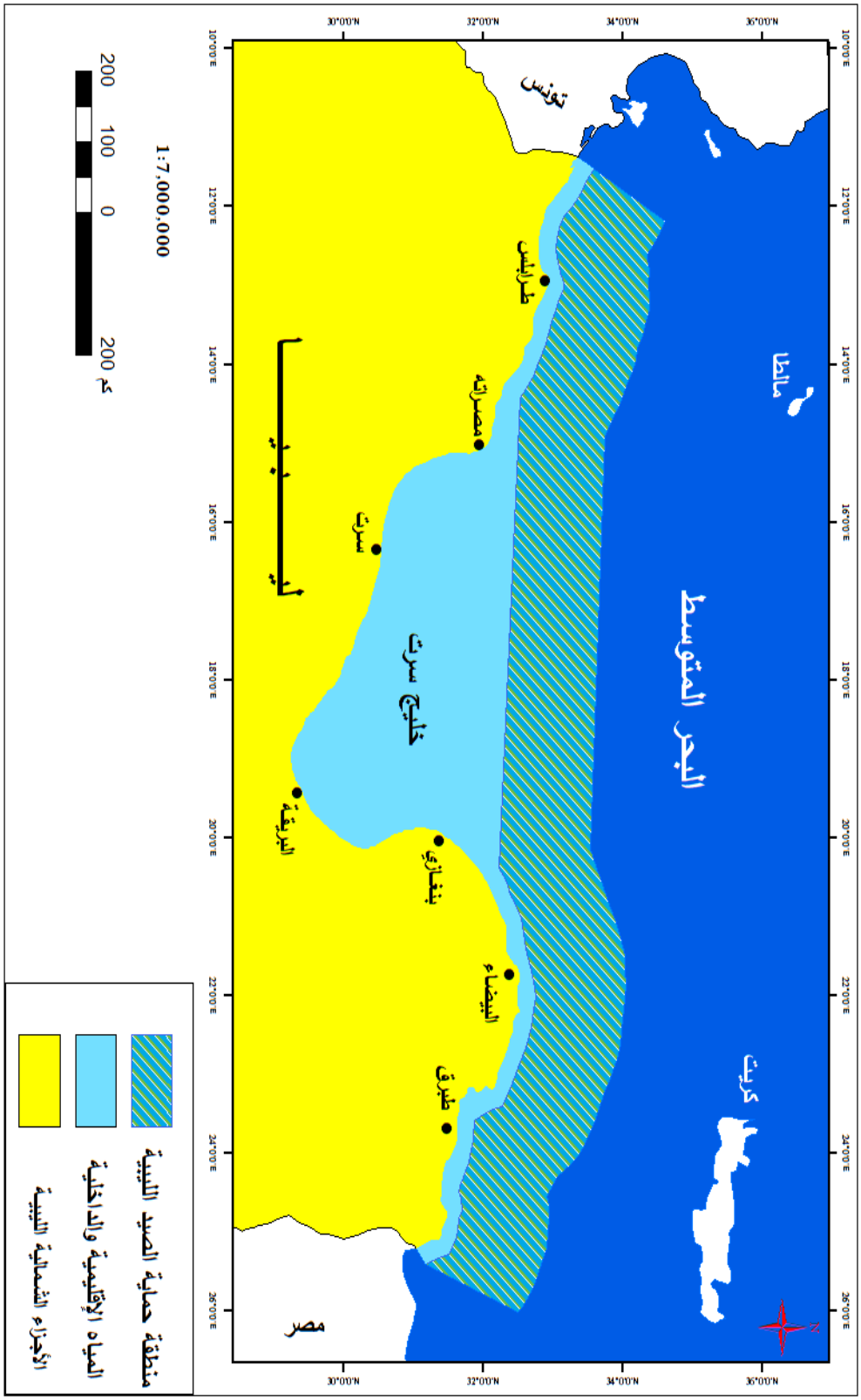

خريطة (3) منطقة حماية الصيد الليبية

المصدر: خالد بالنور، الإشكاليات الناتجة عن الحدود السياسية الدولية الليبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طرابلس، طرابلس، 2020، ص131.

حجم الدولة الليبية وعلاقته بتنوع وحجم مواردها الطبيعية:

أهم الموارد الطبيعية الموجودة في ليبيا هي النفط والغاز، بالإضافة إلى بعض الموارد الأخرى مثل الأحجار الجيرية، والدياتوميت، والجبس والأملاح وأحجار الزينة وصخور البازلت. كما توجد بعض الشواهد لخامات أولية، ومعادن فلزية مثل الزيولايت والفوسفات والكبريت والقلدسيار والنحاس والرصاص والذهب والفحم والعناصر المشعة.

بعد صدور قانون البترول في أبريل 1955م حصلت عد شركات أجنبية على عقود الامتياز الخاصة باكتشاف النفط في ليبيا وكان أول اكتشاف للنفط في ليبيا هو بئر العطشان يوم 6 يناير 1958م بواسطة شركة اسو، وتوالت الاكتشافات، فتم اكتشاف آبار حقل الباهي عن طريق شركة أويسيس ثم الاكتشاف الثالث وهو عويد الطبارة وبعدها اكتشفت شركة أويسيس أيضًا حقل الظهرة وكان أهم اكتشاف نفطي في ليبيا في تلك الفترة هو اكتشاف حقل زلطن في يونيو 1959م وهو ثاني اكتشاف لشركة اسو واستمرت الاكتشافات وتطور الانتاج حتى وصل أعلى معدل له في سنة 1970م وهو 3.3 مليون برميل في اليوم. وكانت اكتشافات النفط والغاز موزعة في عدة مناطق في ليبيا، أي في المناطق البترولية الأربعة التي حددها قانون البترول.[1] بالإضافة إلى عدة حقول أخرى، مثل حقل الراقوبة والواحة، وحقل جالو وسماح ودفا والنافورة وحقل السرير، وأم الفرود وآمال والعورة وماجد، وحقل البوري البحري، وحقلي الشرارة والفيل، بالإضافة إلى عدة حقول أخرى.[2]

أما الموارد الطبيعية الأخرى، فهي متواجدة في معظم أنحاء البلاد، حيث تنتشر الأحجار الجيرية في معظم مناطق شمال ليبيا بالإضافة إلى منطقة الوسط والوسط الغربي، وتستعمل هذه المواد بشكل رئيسي في صناعة الإسمنت والجير وبعض مواد البناء الأخرى. أما الأحجار الدولوميتية والتي تستعمل في صناعة الطوب الحراري والزجاج ولإنتاج الشرائح المصقولة والركاميات وهي تتواجد في عدة أماكن من شمال وشمال غرب البلاد. كما تنتشر صخور الكالكارينت على طول الشريط الساحلي حيث تستخدم في انتاج قوالب البناء الحجرية وكمصدر لرمال البناء، بالإضافة إلى الطينات ورمال السيلكا والتي تتواجد بكثرة في المناطق الشمالية والوسطى من ليبيا وتستغل في أعمال البناء المختلفة، ويمكن أن تستخدم في صناعة الزجاج، وكمادة مصححة في صناعة الإسمنت وصناعة الطلاء، وتوجد أيضًا في منطقة الجغبوب والكفرة باحتياطي كبير، وفي منطقة نالوت والجوش بكميات كبيرة كذلك. من جهة أخرى تتوزع خامات الجبس والأملاح هي أيضًا في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من البلاد، واللتان تستعملان في عدة مجالات أهمها صناعة مواد البناء وبعض المواد الكيميائية. يضاف إلى ذلك وجود خامات أحجار الزينة وصخور البازلت في بعض المناطق الشمالية ووسط البلاد، كما توجد باحتياطي كبير في جبل العوينات بمنطقة الكفرة، وباحتياطيات بسيطة في المناطق الشمالية الغربية، تستعمل هذه الخامات في صناعة الخزفيات والبلاط وأعمال الزخرفة، وتتمثل هذه الأحجار في صخور الجرانيت والرخام الطبيعي وصخور الصوان التي تستخدم في صناعة الحلي. بالإضافة إلى ذلك تم اكتشاف عدد من المعادن الفلزية واللافلزية، مثل الحديد والنحاس والرصاص والذهب والفوسفات وعناصر مشعة كاليورانيوم

(1) شكري غانم، النفط, الجماهيرية دراسة في الجغرافية, تحرير: الهادي بولقمة وسعد القزيري، مصدر سابق. ص691-704.

(2) محمد المهدوي,. جغرافية ليبيا البشرية, مصدر سابق، ص 280- 287.

والثوريوم وغيرها، حيث تم اكتشاف مادة الزيولايت في شمال شرق العوينات الغربية بالجنوب الغربي بكميات بسيطة، وتستعمل هذه المادة في صناعة الأسمدة والمنظفات وفي معالجة المياه. إلى جانب ذلك وجدت شواهد من الرصاص والنحاس في جبل اركنو بالعوينات في الجنوب الشرقي، وجبل نقي في أقصى الجنوب، حيث توجد في شكل عروق من الكوارتز ضمن الصخور المتحولة، والتي تشتمل على نسب من كبريتيدات الرصاص والنحاس. بالإضافة إلى اكتشاف شواهد للذهب بجبل اركنو، حيث تم رصد مجموعة من طبقات الكوارتز والتي تحتوي على نسبة عالية من الذهب تتراوح من 0.3 – 5.7 جم/ طن. أما بالنسبة للعناصر المشعة، فقد عثر على تمعدنات لليورانيوم ضمن صخور تكوين الزرزاتين من العصر الترياسي في منطقة غات بموقع العوينات، كما تمت ملاحظة شاذات إشعاعية في جبل الظلمة بمنطقة الكفرة.[1]

بناءً على ما تقدم، يتبين لنا أن حجم الدولة الليبية مكّنها من امتلاك أنواع وكميات مهمة من عدد من الموارد الطبيعية، في مقدمتها أهم مصادر الطاقة حاليًا، ألا وهما النفط والغاز، واللذان يعتمد عليهما الاقتصاد الليبي، اعتماد شبه كلّي، وهذه هي احدى أهم مميزات الحجم الكبير للدولة.

تأثير حجم الدولة الليبية على توزيع وكثافة سكانها:

دائمًا ما يرتبط توزيع وكثافة السكان في أي مكان بالظروف الملائمة لاستمرار حياتهم فيه، فكلما توافرت وتنوعت هذه الظروف في مكان ما، زاد عدد السكان، وبالتالي زاد انتشارهم فيه، لذا فإن سكان ليبيا تأثروا بهذه القاعدة، فكان عددهم قليل وتوزيعهم غير منتظم على مساحتها، وذلك بسبب سيادة المظهر الصحراوي قاسي المناخ على معظم مساحة الدولة الليبية.

لقد أظهرت نتائج التعداد العام في سنة 1964م أن عدد السكان المقيمين في ليبيا، كان 1,559,399 نسمة، منهم حوالي 1,029,217 نسمة في المنطقة الغربية (حوالي 66% من المجموع الكلي للسكان). فيما كان في المنطقة الشرقية نحو 451,469 نسمة (حوالي 29% من إجمالي السكان). وأما المنطقة الجنوبية يقطنها تقريبًا 78,714 نسمة (حوالي 5% من الإجمالي).[2] وبالمقارنة مع آخر تعداد سكاني شامل للدولة الليبية والذي تم في سنة 2006م، حيث أظهرت نتائجه أن عدد السكان في ليبيا هو((5,657,692 نسمة)).[3] وأظهرت أيضًا أن منطقة طرابلس بها أعلى معدل كثافة سكانية في ليبيا، حيث بلغت ((1194,09 نسمة/كم^2)).[4] أما في شرق البلاد، فكانت منطقة بنغازي الأعلى كثافة سكانية بـ((54,71 نسمة/كم^2)).[3] فيما بقت المنطقة الجنوبية الأقل كثافة بـ((6,98 نسمة/كم^2)) [3] في سبها، والتي تعتبر أكثر منطقة من حيث ارتفاع الكثافة السكانية في الجنوب بالكامل. وبالتالي فإن توزيع السكان وكثافتهم احتفظت نسبه، إلى حد ما، بما كان عليه قبل ذلك. وبشكل عام فإن

(1) إبراهيم عبيد وصلاح الدين التركي، المواد الخام وأماكن تواجدها بليبيا، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، 2007م, ص58– 62.

(2) سالم الحجاجي, ليبيا الجديدة, مصدر سابق، ص 138، ص139.

(3) الهيئة العامة للمعلومات, النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006 م, طرابلس، 2008. ص76.

(4) نفس المصدر، ص76.

الساحل الليبي يشكل أهم أماكن التركز السكاني في ليبيا حتى الوقت الحاضر, إذ بلغ عدد السكان في المناطق الشمالية حسب آخر تعداد حوالي ((4,600,000 نسمة)).[1]

وبسبب ما طرأ من تحسن على الوضع الاقتصادي في ليبيا منذ اكتشاف النفط، والذي انعكس إيجابًا على توزيع وكثافة السكان في مناطق انتاجه المتمثلة في الحقول النفطية بالإضافة إلى موانئ تصديره، ومناطق تصنيعه، فزادت كثافتهم، خاصةً في وسط البلاد. فبعد أن كانت توصف المنطقة الساحلية لخليج سرت بأنها منطقة فراغ سكاني، يفصل بين التجمع السكاني في المنطقة الساحلية الغربية، ونظيره في المنطقة الساحلية الشرقية، بدأت تكتسب أهمية واضحة بوصفها منطقة تركز سكاني في شكل تجمعات بشرية تتوزع بمحاذاة الساحل شرقًا وغربًا، متمثلة في بعض الموانئ النفطية ومراكز الصناعات البتروكيماوية، وبعض المراكز الإدارية والخدمية، حيث تمثل مدينة سرت ثقل هذا التركز السكاني في طرفه الغربي، وتمثل مدينة اجدابيا ثقله في طرفه الشرقي.[2]

يتضح لنا مما سبق أن تركز معظم السكان في ليبيا على الساحل الشمالي، خاصةً في ركنيه الغربي والشرقي، بسبب الموقع الجغرافي وعدد من العوامل الطبيعية المرتبطة به، إلا أنه بعد اكتشاف النفط، أدى ذلك إلى استقرار السكان في مناطق أخرى طلبًا للوظائف، بغض النظر عن ملائمتها طبيعيًا. ومن خلال الأماكن والأعداد والنسب التي توضح توزيع وكثافة السكان على كل مساحة الدولة الليبية، يتضح جليًا مدى تأثير حجم الدولة الليبية على ذلك، حيث يظهر بوضوح تشتت توزيع السكان جغرافيًا، وقلة معدلات كثافتهم في معظم أرجاء البلاد، بسبب عظم حجمها، (الخريطة رقم 4)، مقارنةً بعدد السكان من جهة، وعدم ملائمة الظروف الجغرافية من جهة أخرى، حيث كانت الكثافة السكانية حسب تعداد عام 2006م ((3.38 نسمة/كم^2)).[3] وتعد من أقل معدلات الكثافة عالميًا، ومن هنا يتضح التفاوت الكبير بين مساحة الدولة الليبية أي حجمها وعدد سكانها.

ولعل تدني معدل الكثافة السكانية بشكل عام في ليبيا، وتشتت توزيعهم ليست معضلة داخلية فقط، وإنما تعد مشكلة تضفي بظلالها حتى على علاقة الدولة الليبية بجيرانها، (فإذا ما تمت مقارنة عدد سكان دول الجوار لليبيا بعدد سكان ليبيا لوجدنا فارقًا ديموغرافيًا، وبالتالي انحدارًا جيوبولتيكيًا شديدًا بينها وبين ليبيا، وهي بهذا أشبه بقاع بئر عميقة تحيط بها الأرض العالية من كل الجهات تقريبًا).[4]

(1) نفس المصدر، ص74.

(2) منصور الكيخيا، السكان, الجماهيرية دراسة في الجغرافية, تحرير: الهادي أبو لقمة، سعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت، 1995، ص337- ص338.

(3) الهيئة العامة للمعلومات, النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006 م, مصدر سابق، ص76.

(4) جمال حمدان، الجماهيرية دراسة في الجغرافية السياسية. مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1996م، ص151، ص152.

خريطة (4) التوزيع الجغرافي للكثافة السكانية في ليبيا

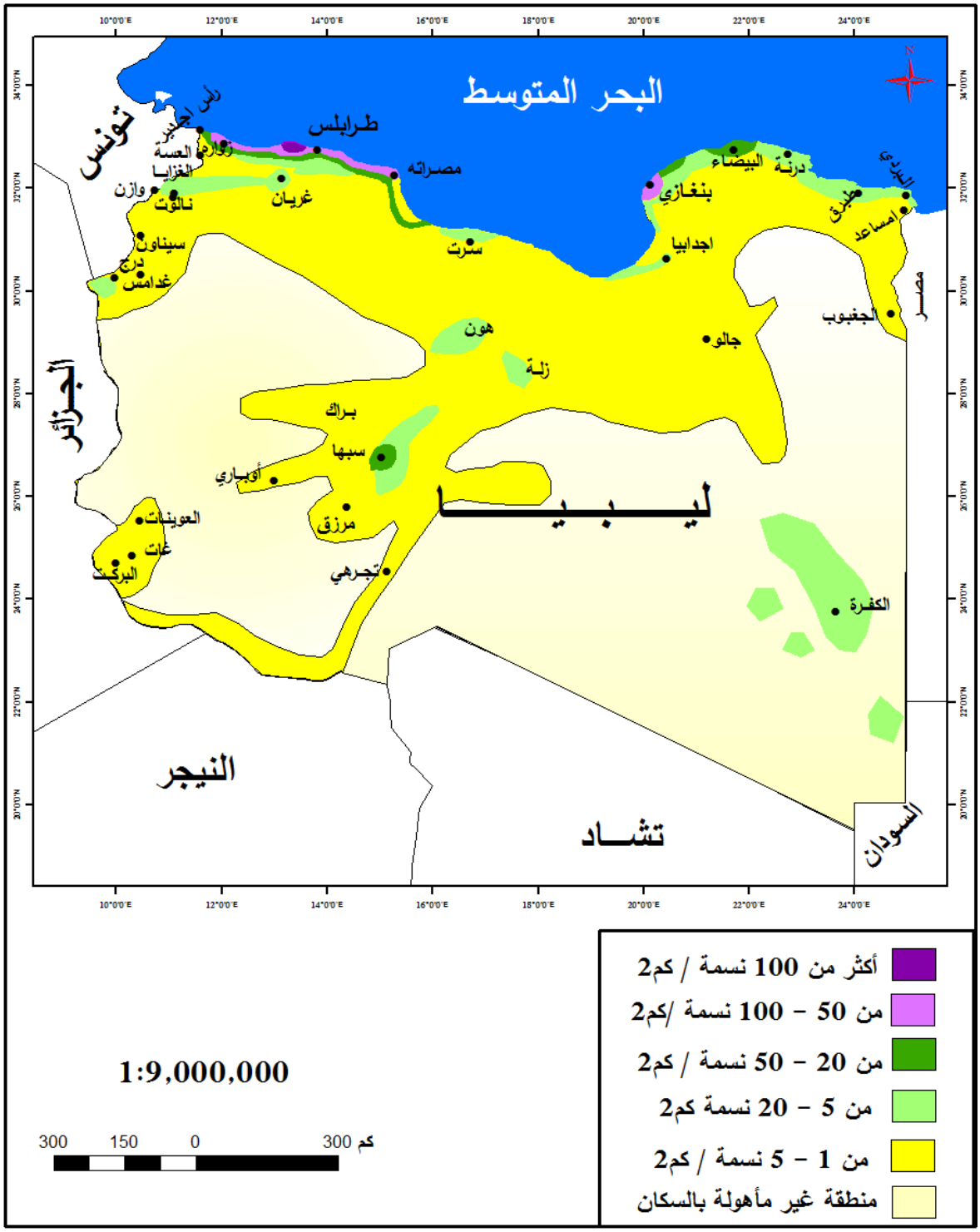

المصدر: مصلحة المساحة، الأطلس الوطني، طرابلس، 1978م ص85، بتصرف الباحثان وباستخدام تقنية Arc Map 10.3

النتائج:

1- حجم الدولة الليبية وضعها في الترتيب السادس عشر عالميًا، والرابع عربيًا وأفريقيًا. وحسب تصنيف الجغرافي والمؤرخ الإنجليزي، نورمان باوندز Norman Pounds فإن ليبيا من دول العالم ذات الحجم الكبير جدًا.

2- كبر حجم الدولة الليبية أكسبها تنوعًا طوبوغرافيًا، فاحتوت السهول والهضاب والجبال والمنخفضات والأحواض، والأودية الجافة، فصلية الجريان، بالإضافة إلى الرؤوس والألسنة على طول الساحل، والبحيرات الكارستية والخلجان، كما أن للصحراء بأنواعها حيز كبير من حجم الدولة الليبية. ومن هذا تتحقق صحة فرضية هذه الدراسة، والتي تقول أن حجم الدولة الليبية أعطاها تنوعًا طوبوغرافيًا.

3- رغم أن حجم أو مساحة ليبيا تعد كبيرة، إلا أنه يسيطر على معظم أجزائها المناخ الصحراوي الجاف والحار، باستثناء منطقة الشريط الساحلي، والتي تقع تحت تأثير مناخ البحر المتوسط، وبالتالي لم يساهم كبر حجمها في تنوع الأقاليم المناخية بها تنوعًا متعددًا ومتباينًا.

4- أعطى حجم الدولة الليبية مدعومًا بتموضعها على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، بشريط ساحلي طويل نسبيًا، حيزًا كبيرًا في مياهها الداخلية والإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر المتوسط.

5- من إيجابيات الحجم الكبير للدولة الليبية هو أنه منحها وفرة وتنوع في مواردها الطبيعية، والتي أهمها النفط والغاز.

تؤكد النتيجتان السابقتان فرضية الدراسة التي مفادها أن حجم الدولة الليبية منحها وفرة وتنوع في مواردها الطبيعية، وحيز أكثر في مياهها الإقليمية والاقتصادية.

6- لقد أثر حجم الدولة الليبية بشكل سلبي على توزيع وكثافة سكانها، وذلك بسبب عدم التكافؤ بين عدد السكان وحجم الدولة، فانخفضت معدلات الكثافة السكانية بشكل عام، وتباينت بين المناطق تباينًا ملحوظًا، وهذا يتفق مع فرضية الدراسة التي تفترض أن حجم الدولة الليبية له أثر سلبي على توزيع وكثافة سكانها.

المقترحات:

1- يجب على النظام السياسي الليبي أن يتخذ كل السبل التي تحقق الاستفادة الاقتصادية والسياسية من القيمة الفعلية والحقيقية لحجم الدولة الليبية، وخاصةً ما يحتويه من موارد طبيعية سواء الموجودة على اليابسة أو التي في المياه الاقليمية والاقتصادية.

2- يجب على الدولة تبني سياسة اقتصادية اجتماعية لرفع معدل النمو السكاني وفق خطط تنموية استراتيجية، بحيث يلائم عدد السكان وكثافتهم حجم الدولة الليبية.

3- توجيه توزيع السكان إلى مناطق الفراغ السكاني، وذلك بتحفيزهم بإنشاء المراكز العمرانية المتكاملة، وتقديم كل التسهيلات للخدمات الضرورية والكمالية.

4- إشراك القطاع الخاص في تنمية وتطوير المناطق النائية، وخاصةً الحدودية، بتقديم التسهيلات الإدارية وبعض الميزات، كالإعفاء من الضرائب والرسوم، ومنح القروض المالية، وتخفيف القيود بصفة عامة على الاستثمار في تلك المناطق.

5- التركيز على استغلال الموارد الطبيعية في المناطق الحدودية وفي المياه الاقتصادية بعد تحديدها مع دول الجوار والمقابلة للساحل الليبي خوفًا عليها من التعديات الخارجية.

6- تعويض توزيع ووجود السكان في المناطق الحدودية بمراكز مراقبة وسيطرة تقنية على امتداد مسارات الحدود منعًا لاختراقها.

المصادر والمراجع:

1- أبولقمة، الهادي مصطفى. سعد القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، منشورات مركز البحوث والاستشارات, جامعة قاريونس, بنغازي, 1997م.

2- الأحمر، أكرم. الجغرافية السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 1998م.

3- الحجاجي، سالم علي. ليبيا الجديدة، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس, 1989م.

4- الحمادي، محمد. وآخرون، الجغرافية السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 2007م.

5- العيسوي، فايز محمد. الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.

6- المهدوي, محمد المبروك. جغرافية ليبيا البشرية, منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2, 1990م.

7- الهرام، فتحي أحمد. جيومورفولوجية الساحل, الساحل الليبي, تحرير: الهادي أبولقمة وسعد القزيري، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م.

8- حمدان، جمال. الجماهيرية دراسة في الجغرافية السياسية. مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1996م.

9- ضو, محمد. سعد محمد, دراسة في الجغرافية الطبيعية للأراضي الليبية وظواهرها الكبرى، دار شموع الثقافة, الزاوية, 2006م.

10- عبيد، إبراهيم. وصلاح الدين التركي، المواد الخام وأماكن تواجدها بليبيا، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، 2007م.

11- نافع قصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، مديرية دار الكتب، الموصل، 1986م.

12- هارون، علي أحمد، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003م.

13- بالنور، خالد محمد. الإشكاليات الناتجة عن الحدود السياسية الدولية الليبية, رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طرابلس، طرابلس، 2020م.

14- الأطلس الوطني، مصلحة المساحة، طرابلس، 1978.

15- الأمم المتحدة، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1992- 1996، نيويورك، 1998م.

16- الهيئة العامة للمعلومات, النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م, طرابلس، 2008م.

17- Marlene Jugl. Country Size and State Performance: How Size Affects Politics, Administration and Governance. Dissertation submitted to the Hertie School of Governance.Berlin, 2019.

مجـلـة الـتربـوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.63
العدد 23

الفهـــرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	An optimal fuzzy zero point method for solving fuzzy transportation problem	Manal Mohammed bilkour	1-10
2	Assessing the Adaptability of Students and Teachers in the Faculty of Arts at Alasmarya Islamic University to the Sudden Transition to Online Teaching and Learning Processes during the COVID-19 Pandemic	Mohamed Bashir M. Ismail	11-24
3	Environmental study for Cyanobacteria Blooms using Envisat data at the western coastal of Libya	Dawi Muftah Ageel	25-34
4	Possible solutions to ensure data protection in cloud computing to avoid security problems	Nuria Mohamed Hider	35-53
5	A printed book or an e-book? Student Preferences & Reasons	Gharsa Ali Elmarash Najla Mokhtar	54-60
6	التشهير الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة كلية طب الأسنان بمدينة زليتن	هدية سليمان هويدي نادية عطية القدار دعاء عبد الباسط باكير	61-75
7	Designing an Autonomous Embedded System for Temperature Monitoring and Warning in Medical Warehouses	Hamza A. Juma Saif Allah M. Abgenah Mustafa Almahdi Algaet Munayr Mohammed Amir	76-89
8	The effect of using electronic mind maps in learning visual programming through e-learning platforms An experimental study of computer departments students at Elmergib University	Salem Msaoud Adrugi Tareg Abdusalam Elawaj Milad Mohamed Alhwat	90-101
9	Performance analysis of different anode materials of double chamber Microbial Fuel Cell technology using different types of wastewater	Suad Mohamed Ramadan Zainab Ahmed Dali Ahlam Mohammad Aljarray Zenoba Saleh Shubar	102-110
10	Evaluation of Hardness for Electroless Ni-P Coatings	Faiza Farag Aljaray Saad Belaid Ghidhan	111-116
11	Using Smartphone in Education: How Smartphone has impacted in Education, A Review Paper	Saleh Meftah Albouri Hadya S Hawedi Mansur Ali Jaba	117-128
12	The Concept of Illegal Immigration and Its Causes in North Africa Region	Ibrahim O, Sabri	129-139
13	Solution of a problem of linear plane elasticity in region between a circular boundary with slot by boundary integrals	A.S. Deeb I.A.S. Gjam	140-151

14	Transforming TESOL Pedagogy: Navigation Emerging Technology and Innovative Process	Musbah Ramadan Elkut	152-173
15	آراء أبي محمد القيسيّ في خزانة الأدب "دراسة وتحليل"	سالم علي سالم شخطور	174-192
16	اعتراضات النحاة على حجية الشواهد في مسألة إعادة حرف الجر مع حتى العاطفة	نورية صالح إفريج	193-217
17	الازدواجية اللغوية وأثرها في تعليم اللغة العربية الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية (أنموذجاً)	نجاة صالح اليسير	218-238
18	الرضا الوظيفي وأثره على الاداء المهني لدى معلمي ومعلمات التربية البدنية ببلدية العجيلات	محمود محمد رحومة الهوش	239-256
19	السرد الروائي عند إبراهيم الكوني في رواية الدنيا أيام ثلاثة	إبراهيم رمضان هدية	257-272
20	التحليل الاستراتيجي لشركة الخطوط الجوية الليبية دراسة تطبيقية على الشركة باستخدام النماذج	ابراهيم علي احمودة ابراهيم على ارحومة	273-279
21	Petrography of Abushyba Formation columnar-jointed sandstones (Triassic-Jurassic) from Jabal Nafusa- Gharian, NW-Libya	Ismail F. Shushan Emad Eldin A. Dagdag Salah Eldin M. Elgarmadi	280-294
22	Multimodal discourse analysis of variations in Islamic dress code in Bo-Kaap, Cape Town	Samera Albghil	295-307
23	(استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في تقدير النمو العمراني وأثره على البيئة المحلية بمنطقة سوق الخميس - الخمس / ليبيا)	عبداللطيف بشير المكي الديب رجب فرج سالم اقنيبر	308-317
24	تطوير الخدمات العقارية باستخدام تقنية المعلومات (تطبيق أندرويد للخدمات العقارية أنموذجاً)	حنان عبد السلام سليم عائشة حسن حويل	318-331
25	Hepatoprotective Potential of Propolis on Carbontetrachloride-Induced Hepatic Damages in Rats	Mahmoud Mohamed Howas	332-338
26	البناء العشوائي في مدينة الخمس (مفهومه – أسبابه – تأثيره على المخطط)	نورية محمد النائب الشريف	339-352
27	اختلاف القراء السبعة في البناء للفاعل وغير الفاعل وأثره في توجيه المعنى "نماذج مختارة"	إسماعيل حامد الشعاب معمر فرج الطاهر سالم العامري	353-371
28	دراسة على مدى انتشار Gnathia sp. في بعض الأسماك البحرية المصطادة من شواطئ الخمس- ليبيا	عبد السلام صالح أبوسديل عطية رمضان الكيلاني	372-376
29	(بيان فعل الخير إذا دخل مكة من حج عن الغير) للملّا علي القاري المتوفى سنة 1014هـ دراسة وتحقيق	الصَّغير محمد المجرّي	377-392
30	فضل المواهب في شرح عيون المذاهب لعبد الرؤوف الأنطاكي (1009هـ) (الاستنجاء ونواقض الوضوء من كتاب الطهارة) دراسة وتحقيقا	نجيب منصور ساسي	393-421
31	برنامج ارشادي معرفي سلوكي في خفض مستوى الوحدة النفسية لأبناء النازحين الليبيين	حنان ميلاد عطية	422-439
32	Speaker recognition from speech using Gaussian mixture model (GMM) and (MFCC)	Hanan A. Algrbaa,	440-457
33	علاقة المنطق بالعلوم الشرعية عند الغزالي	هشام على مرعى	458-467

34	الحلول العددية للمعادلات التفاضلية الملزمة بإستخدام ب-سبلين التكعيبية	خالد الهادي الفيتوري زينب أحمد زوليه	468-476
35	تأثير نظم معلومات التسويقية على توزيع السلعة " دراسة تطبيقية على إدارة مصنع إسمنت المرقب"	خميس ميلاد الدزيري	478-500
36	إدارة الوقت في الإدارة المدرسية في ضوء مهامهم الإدارية	منصور عمر سالم فرعون	501-517
37	أراء العلامة الدماميني النحوية في باب الظروف في كتاب خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب	فائزة محمد الكوت	518-533
38	"فوائد الفرائد في الاستعارة " عبد الجواد بن إبراهيم بن شعيب الأنصاري (1073هـ)	محمد محمد مولود الأنصاري حمزة مسعود محمد مكاري	534-547
39	حروف الجر بين التناوب والتضمين دراسة تطبيقية على آيات من القرآن الكريم "دراسة وصفية تحليلية"	عبدالرحمن بشير الصابري إبراهيم عبد الرحمن الصغير أبوبكر أحمد الصغير	548-559
40	An Application of "Kushare Transform" to Partial Differential Equations	Ayda Saad Elagili Abdualah Ibrahim Sultan	560-565
41	الأداء الوظيفي للمعلم وأثره على العملية التربوية دراسة سوسيولوجية على عينة من معلمين ومعلمات مرحلة التعليم الأساسي	أمل إمحمد إقميع فاطمة محمد ابوراس	566-598
42	مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة (دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع المرقب)	خيري عبدالسلام كليب عبدالسلام بشير اشتيوي طارق أبوفارس العجيلي محمد عبدالسلام الأسطى فتحية خليل طحيشات	599-623
43	Determination of Some Physical and Chemical Parameters of Groundwater in Ashafyeen-Masallata Area	Abdulrhman Iqneebir Khaled Muftah Elsherif	624-633
44	أحكام الأهلية وعوارضها عند الإنسان	أحمد على معتوق الزائدى	634-650
45	الثقة بالنفس وعلاقته بالتوجه نحو الحياة لدى طالبات كلية الآداب	عمر مصطفي النعاس السيد مصطفى السنباطى	651-671
46	معايير جودة آليات التدريب الميداني	فاطمة جمعة الناكوع	672-700
47	أثر المخاطر المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية للفترة من(2011-2017)	إيمان عمر بن سعد بثينة علي أبو حليقة عمر محمد بشينه وليد حسين الفقيه	701-718
48	دور مداخل ادارة المعرفة في تحسين ادارة الموارد البشرية في المؤسسات الحديثة	هدي الهادي عويطي	719-730
49	Antimicrobial Activities of Methanol Extract of Peganum harmala Leaves and Seeds against Urinary Tract Infection Bacteria	Khaled Abdusalam B. A Eman Mohammed Alshadhli Tasnim Adel Betro Amera Lutfi Kara Mawada Almashloukh	731-739
50	الصور البيانية في سورة الواقعة	فتحية زايد شنيبه نجاة بشير الصابري	740-750

751-757	Afifa Milad Omeman	Phytochemical, Heavy Metals and Antimicrobial Study of the Leaves of Amaranthus viridis	51
758-765	أسماء جمعة القلعى	قواعد المنهج عند ديكارت	52
766-777	فرج محمد صالح الدريع	النفط والاقتصاد الليبى 1963م – 1969م	53
778-789	عمر عبدالسلام الصغير رضا القدافى الأسمر	تقويم دية القتل الخطأ بغير الأصل	54
790-804	أبو عجيلة رمضان عويلي أحمد عبد الجليل إبراهيم	مناقشة المسألة الأربعين من كتاب المسائل المشكلة للفارسي	55
805-823	فتحية أبوعجيلة جبران صالحة عمر الخرارزة	في منطقة سوق الخميس التلوث البيئي الناتج عن محطات الوقود (بحث مقدم للحصول على ترقية عضو هيئة تدريس)	56
824-856	هنية عبدالسلام البالوص	بعض المشكلات الضغط النفسى وعلاقتة بالصحة النفسية	57
857-871	احمد علي عزيز علي مفتاح بن عروس	تطبيقات البرمجة الخطية ونماذج صفوف الانتظار في مراقبة وتحسين الأداء دراسة إحصائية تطبيقية على القطاع الصحي بمدينة الخمس	58
872-879	Mona A. Sauf Fathi Shakurfow Sana Ali Soof Abdel-kareem El-Basheer	Isolation of Staphylococcus Aureus From Different Clinical Samples And Detects on Its Antibiotic Resistance	59
880-885	Wafa Mohamed Alabeid Omar Alamari Alshbaili	Combined Method of Wavelet Regression with Local Linear Quantile Regression in enhancing the performance of stock ending-prices in Financial Time Series	60
886-901	خالد محمد بالنور خالد أحمد قناو	حجم الدولـة الليبية وأثره عليها طبيعيًا وبشريًا	61
902-918	Amna Ali Almashrgy Hawa Faraj Al-Burrki Khadija Ali AlHebshi	EFL Instructors' and Students' Attitudes towards Using PowerPoint Presentation in EFL Classrooms	62
919-934	سالمة عبد العالى السيليني	اضطرابات الشخصية الحدية وعلاقتها بالجمود المعرفى	63
935-952	Samah Taleb	Common English Pronunciation Difficulties Encountered by Third Year Students at the Faculty of Education- English Department- Elmergib University	64
953-958	Hassan M. Krima	A Study on Bacterial Contamination of Libyan Currency in Al-Khoms, Libya	65
959-964	Jamal Hassn Frjani	A New Application of Kushare Transform for Solving Systems of Volterra Integral Equations and Systems of Volterra Integro-differential Equations	66
965-978	Ismail Elforjani Shushan Saddik Bashir Kamyra Hitham A. Minas	Study of chemical and biological weathering effects on building stones of the Ancient City of Sabratha, NW-Libya	67
979-991	محمد عبد السلام دخيل	الآثار الاجتماعية والثقافية المصاحبة للتغير الاجتماعي في المجتمعات النامية	68

69	Molecularly imprinted polymer (poly-pyrrole) modified glassy carbon electrode on based electrochemical sensor for the Sensitive Detection of Pharmaceutical Drug Naproxen	Ismael Abd-Elaziz Fatma Kahel	992-998
70	علي الجمل وقصيدته (اليوم الأربعون في رثاء النورس الكبير)	خالد رمضان الجربوع علي إبراهيم بن محسن صلاح الدين أبوغالية	999-1008
71	Comparing Review between Wireless Communication Technologies	نادية محمد الدالي ايمان احمد اخميرة	1009-1014
72	The importance of Using Classroom Language in Teaching English language as a Foreign Language	Khairi Alarbi Zaglom Foad Ashur Elbakay	1015-1024
73	الأدلة المختَلف فيها التي نُسِب الاختصاص بها إلى مذهب مُعيَّن (دراسة تحليلية مقارنة)	حمزة بن ربيع لقرون	1025-1042
74	معدل انتشار بعض الأوليات المعوية الطفيلية في مدينة الخمس، ليبيا	أسماء السنوسي لحيو	1043-1052
75	استعمالات (ما) النافية في سورة البقرة	برنية صالح إمحمد صالح	1053-1067
76	عوامل نجاح وفشل نظام المعلومات دراسة تطبيقية على شركة الأشغال العامة بني وليد	اسماعيل عبدالكريم اعطية	1068-1085
77	"الرعاية الاجتماعية والدعم الاجتماعي والتربية الايجابية للطفل"	نجوى الغويلي	1086-1098
78	The Error Correction in second language writing	Seham Ibrahim abosoria Fatheia Masood Alsharif Abdussalam Ali Mousa Hamzah Ali Zagloum	1099-1105
79	أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى عينة من طلبة كليات جامعة المرقب بمدينة (الخمس)	ميسون خيري عقيلة	1106-1128
80	Quality of E-Learning Learning Based on Student Perception Al Asmarya University	Majdi Ibrahim Alashhb Mohammed Alsunousi Salem Mustafa Aldeep	1129-1135
81	The Importance of Corrective Feedback in leaning a Foreign Language	Ekram Gebril Khalil	1136-1150
82	شكل العلاقات الاجتماعية في ظل انتشار الأوبئة والأمراض السارية (جائحة كوفيد 19 نموذجاً)	سكينه الهادي الحوات فوزي محمد الحوات سليمة رمضان الكوت	1151-1164
83	A comparative study of the effects of Rhazya stricta plant residue on Raphanus sativus plant at the age of 15 and 30 days	Salma Mohammad Abad	1165-1175
84	توظيف الاعتزال عند الزمخشري وانتصاره له من خلال تفسيره	محمد عمر محمد الفقيه الشريف	1176-1191
	الفهرس		1192